

تويوتا «توافق على أكبر زيادة في الأجور منذ 25 عاماً»



وافقت شركة تويوتا موتور على منح عمال المصانع أكبر زيادة في أجورهم منذ 25 عاماً، الأربعاء، مما يزيد التوقعات بأن الزيادات الكبيرة في الأجور ستمنح البنك المركزي مجالاً لإجراء تحول رئيسي في السياسة الأسبوع المقبل.

وكانت تويوتا وباناسونيك ونيبون ستيل ونيسان من بين أكبر الأسماء في اليابان التي وافقت على تلبية مطالب النقابات بشكل كامل بزيادة الأجور في مفاوضات الأجور السنوية التي تنتهي الأربعاء.

وتحظى المحادثات، التي تعد سمة مميزة للعلاقة التعاونية عادة بين الإدارة اليابانية والعمال، عن كثب هذا العام حيث من المتوقع أن تساعد زيادات الأجور في تمهيد الطريق أمام البنك المركزي لإنهاء سياسة أسعار الفائدة السلبية المستمرة منذ سنوات في وقت مبكر من الأسبوع المقبل.

وقالت تويوتا، أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم والتي كانت تقليدياً رائدة في المحادثات السنوية، إنها وافقت على مطالب زيادة الأجور الشهرية بما يصل إلى 28440 ينا (193 دولاراً) ومدفوعات مكافآت قياسية. وتمشيا مع الممارسات السابقة، لم تقدم الشركة نسبة مئوية لزيادة الرواتب.

وقال كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية وكبير أمناء مجلس الوزراء يوشيماسا هاياشي للصحفيين: «إننا نشهد زخماً قوياً لزيادة الأجور». وتابع: «من المهم أن ينتشر الزخم القوي لرفع الأجور إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة».

الحجم».

النمو الضئيل في الأجور

وجعل رئيس الوزراء فوميو كيشيدا وضع حد لسنوات النمو الضئيل في الأجور أولوية قصوى لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي الضعيف. وظلت الزيادات في الأجور في اليابان أقل بكثير من المتوسط في مجموعة الدول الغنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويراقب بنك اليابان أيضاً النتائج عن كثب باعتبارها نقطة بيانات رئيسية في تحديد موعد إنهاء أسعار الفائدة السلبية، المعمول بها منذ عام 2016.

ومن المقرر أن يعقد البنك، الذي تمسك بحوافز ضخمة وأسعار فائدة منخفضة للغاية لسنوات أطول من الدول المتقدمة الأخرى في محاولة لإنعاش الاقتصاد المحتضر، اجتماعه التالي لوضع السياسة في 18 و19 مارس. وقال المحافظ كازو أويدا للبرلمان، الأربعاء: «إن نتيجة مفاوضات الأجور السنوية لهذا العام مهمة في تحديد توقيت الخروج من التحفيز الضخم».

طلب الزيادات

وطالب العمال في الشركات الكبرى بزيادات سنوية بنسبة 5.85%، وفقاً لأكبر تجمع نقابي في اليابان، رينجو، والتي إذا تم الاتفاق عليها فإنها ستتجاوز مستوى 5% لأول مرة منذ 31 عاماً.

وقدر هيساشي يامادا، كبير الاقتصاديين في معهد الأبحاث الياباني والخبير في قضايا العمل، الزيادات الإجمالية بنسبة 4.2% إلى 4.3% بناءً على الاستجابات «القوية للغاية» حتى الآن، وربما أكثر من 5% للشركات الكبرى. وعزا هذه الارتفاعات إلى الاتجاه نحو ارتفاع الأجور على مستوى العالم ونقص العمالة المحلية والتضخم.

وقال يامادا: «مع ذلك، فإن استدامة مثل هذه الزيادات القوية في الأجور وما إذا كان اتجاه زيادات الأجور سيستمد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المستقبل أمر غير مؤكد».

وهي نقابة تمثل العمال في (JAM) وفي علامة إيجابية أخرى، قالت الجمعية اليابانية لعمال المعادن والآلات والتصنيع الشركات المصنعة الصغيرة، إن زيادات الأجور المضمونة للأعضاء تجاوزت التوقعات وكان هناك تغيير في عقلية العمال.

وصرح رئيس الجمعية كاتاهيرو ياسوكوتشي للصحفيين بأن «اليابانيين بدأوا أخيراً يدركون أن الفجوة بين الأجور داخل وخارج البلاد تتسع بشكل كبير».

وتوظف الشركات الصغيرة سبعة من كل 10 عمال في اليابان، لكنها تكافح من أجل تقديم زيادات كبيرة في الأجور لأنها تتمتع بقدر أقل من النفوذ لنقل التكاليف إلى العملاء.

وردد أكبهيرو كانيكو، رئيس مجلس نقابات عمال المعادن في اليابان، مشاعر ياسوكوتشي، قائلاً: «إنه يأمل في أن تؤدي نتائج هذا العام إلى دورة حميدة من ارتفاع الأجور والتضخم».

ضغوط من الحكومة

وتتعرض الشركات الكبرى مثل تويوتا لضغوط من الحكومة لتسهيل رفع الأجور حتى تتمكن الأجور الحقيقية، التي تم تعديلها بما يتناسب مع التضخم، من عكس سلسلة من الانخفاضات المتتالية التي استمرت 22 شهراً.

وقال تاكانوري أزوما، كبير مسؤولي الموارد البشرية في تويوتا، للصحفيين: «نأمل أن تنتشر نتائجنا إلى جميع مورديننا».

وتابع: «نحن بحاجة إلى الاستمرار في مطالبة الموردين من المستوى الأول بتمرير ذلك إلى الموردين من المستوى (الثاني وما إلى ذلك)، مضيفاً أن قرارات الأجور في نهاية المطاف تعود إلى كل شركة على حدة. (رويترز

